

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/8
20 June 2006
ORIGINAL: ARABIC

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير

اجتماع فريق الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية
في المنطقة العربية: التحديات والفرص
بيروت، ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦

موجز

في ضوء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء دورتها الثامنة والخمسين بتنظيم حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية أثناء دورتها الحادية والستين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عقد فريق عمل السكان والتنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بنيويورك، اجتماعاً لفريق الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، وذلك في بيروت، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦. ويتضمن هذا التقرير ملخصاً تنفيذياً لمواضيع الجلسات وأهم المسائل التي نوقشت، بالإضافة إلى المقترحات التي أدلى بها المجتمعون.

وتناول الاجتماع الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية وعلاقتها المركزية بالتنمية في البلدان المصدرة للعمالة والمستقبلة لها. واختتم بقراءة لأهم النتائج التي خلصت إليها الأوراق المرجعية والمناقشات. وأكد المجتمعون على أهمية بناء حوار إقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية لرسم سياسات متوازنة تفعل قدرة الدول على الاستفادة من المكاسب الإنمائية للهجرة والتقليل من أثارها السلبية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة
		<u>الفصل</u>
٣	١١-٥	أولاً- التوصيات
٤	٦	ألف- البيانات والمعلومات المتعلقة بالهجرة في المنطقة
٤	٧	باء- تنمية قدرات الأجهزة المختصة بالهجرة وطنياً وإقليمياً
٥	٨	جيم- العناية بهجرة الكفاءات العربية خاصة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.....
٥	٩	دال- تعظيم آثار التحويلات على التنمية
٦	١٠	هاء- تطوير سياسات الهجرة لبلدان المستقبل أو الإرسال في المنطقة
٧	١١	واو- التعاون الإقليمي في مجال الهجرة.....
٧	٦٢-١٢	ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة.....
٨	٢٠-١٣	ألف- اتجاهات وسياسات الهجرة الدولية في المنطقة العربية
٩	٢٦-٢١	باء- الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.....
١١	٣٨-٢٧	جيم- الهجرة المؤقتة في البلدان العربية
١٣	٤٤-٣٩	دال- هجرة الكفاءات: التحديات والفرص.....
١٤	٤٩-٤٥	هاء- الجاليات والهجرة العائدة
١٥	٥٦-٥٠	واو- تحويلات المهاجرين: آثارها على التنمية والسياسات المناسبة
١٧	٦١-٥٧	زاي- الهجرة الدولية في المنطقة العربية: دور المنظمات الدولية
١٨	٦٢	حاء- النقاط التي أثارها المشاركون في الاجتماع
١٩	٦٧-٦٣	ثالثاً- تنظيم الاجتماع
١٩	٦٣	ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده.....
١٩	٦٦-٦٤	باء- الافتتاح
٢٠	٦٧	جيم- الحضور
٢١		المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

١- نظم فريق عمل السكان والتنمية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعاً لفريق من الخبراء حول "الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص" عقد في بيروت، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، وذلك بالتعاون مع شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بنيويورك.

٢- وقد نظمت الإسكوا هذا الاجتماع إدراكاً منها لأهمية دور الهجرة وتأثيرها على الساحتين الدولية والإقليمية ولأهمية العلاقة المتفاعلة بين الهجرة ومسار التنمية، وانطلاقاً من القرار ٢٠٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة والقاضي بتنظيم حوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، في نيويورك، وذلك يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويهدف هذا الحوار إلى مناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية لتحديد السبل والوسائل المناسبة للتخفيف من آثارها السلبية إلى أدنى حد وتعظيم فوائدها الإنمائية إلى أقصى حد.

٣- ونوقشت في اجتماع فريق الخبراء التحديات التي تفرضها الهجرة الدولية والفرص التي تتيحها، كما جرى التداول في إمكانية إقامة حوار إقليمي لتنظيم وإدارة الهجرة في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة إقليمياً ودولياً. وركز المشاركون في الاجتماع على التناقضات ومواطن الضعف الكامنة في سياسات الهجرة المعمول بها في الدول العربية وتضافر هذه السياسات مع التحديات التي تواجهها هذه الدول في تحقيق الأهداف الإنمائية المنفق عليها دولياً. وتطرقوا من ناحية أخرى إلى الترابط بين هجرة العمالة وتشغيل الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل ضعف القدرات الوطنية على صياغة وتنفيذ سياسات متماسكة للهجرة، وفي وقت يتوقع فيه مرور هذه البلدان في مرحلة التغيرات الديمغرافية ذات المردود الإيجابي على عملية التنمية وهي مرحلة الهبة الديمغرافية.

٤- وفي هذا الإطار، هدف الاجتماع إلى تحقيق ما يلي:

(أ) رصد أثر الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) تقييم استجابة سياسات الهجرة والخطوات التي يجب اتباعها لتحسين فرص تطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية؛

(ج) استخلاص الدروس المستفادة والتجارب الناجحة في هذا المضمار من الدول المرسلّة والمستقبلة؛

(د) تحديد إطار مستقبلي لسياسات إقليمية تفعل قدرة هذه الدول على الاستفادة من الهجرة والتعامل مع التحديات التي تفرضها.

أولاً- التوصيات

٥- نتج عن أوراق العمل المقدمة إلى الاجتماع والمناقشات التي أعقبتها توصيات عدة، يمكن إدراجها ضمن ستة محاور رئيسية:

ألف - البيانات والمعلومات المتعلقة بالهجرة في المنطقة

٦- أوصى المجتمعون باتخاذ الإجراءات التالية في ما يخص البيانات والمعلومات المتعلقة بالهجرة في المنطقة:

- (أ) العمل على تحسين جودة البيانات الخاصة بالهجرة الدولية من خلال ما يلي:
 - (١) نشر بيانات الوافدين إلى المنطقة العربية بحسب الجنسية ثم الإقامة والتوزيع المهني؛
 - (٢) التوفيق بين بيانات بلدان الاستقبال وبيانات بلدان الإرسال كلما كان ذلك ممكناً، وإيجاد آلية لتبادل ومتابعة هذه البيانات؛
 - (٣) مراجعة بيانات الهجرة المعتمدة على مكان الولادة وتكملتها ببيانات بحسب الجنسية؛
 - (٤) تبني المناهج الإحصائية المقررة من قبل الأمم المتحدة في احتساب الهجرة الدولية وذلك لتسهيل عملية المقارنات الدولية كلما كان ذلك ممكناً؛
 - (٥) دراسة حالة "الهجرة المؤقتة" إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي في إطار التعاريف الدولية للهجرة؛
- (ب) دعوة بلدان الإرسال والاستقبال معاً لبذل جهود بحثية وإجراء مسوحات لتحديث المعلومات الخاصة بالهجرة وتياراتها وتطورها وخصائص المهاجرين؛
- (ج) العمل على إيجاد نشرة دورية لبيانات الهجرة ومعلوماتها في المنطقة العربية وخاصة منطقة الإسكوا؛
- (د) دراسة بيانات اللاجئين في المنطقة لإزالة التداخل بينها وبين بيانات الهجرة.

باء - تنمية قدرات الأجهزة المختصة بالهجرة وطنياً وإقليمياً

٧- أوصى المجتمعون باتخاذ الإجراءات التالية في ما يخص تنمية قدرات الأجهزة المختصة بالهجرة وطنياً وإقليمياً:

- (أ) دعم الأجهزة الوطنية المعنية بالهجرة بمتابعة تطور الهجرة وحسن إدارتها وإصدار التشريعات التي تسمح بأن تغطي قوانين العمل جميع فئات المهاجرين؛
- (ب) دعم جهود البحث الوطنية وتنمية قدرات مراكز البحث والجامعات المعنية بالهجرة أو تلك التي يمكن أن تعنى بها؛

(ج) تبادل التجارب بشأن إدارة الهجرة ما بين بلدان المنطقة وتبادل فرص التدريب والاطلاع خاصة فيما يتعلق بالمعالجات الإلكترونية للمعلومات بشأن رصد الهجرة وتياراتها؛

(د) إنشاء مركز إقليمي أو دون إقليمي لدراسة الهجرة، خاصة في الشرق العربي، وربطه بالمراكز المماثلة الدولية في أوروبا وأمريكا الشمالية.

جيم - العناية بهجرة الكفاءات العربية خاصة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية

٨- أوصى المجتمعون باتخاذ الإجراءات التالية في ما يخص العناية بهجرة الكفاءات العربية خاصة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية:

(أ) دراسة تيارات هجرة الكفاءات حالة بحالة لتجنب التعميم، وتحديد التحديات والمكاسب منها، والعناية بالأسباب الإدارية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤدية لهذه الهجرة؛

(ب) بحث الوسائل والسياسات لربط هذه الكفاءات بوطنها من خلال إدماجها في المشاريع التنموية الوطنية مع عناية خاصة بما يلي:

(١) تقديم خدمات ملموسة ثقافية وتعليمية وقانونية وسياحية لأصحاب الكفاءات في أماكن تجمعهم ولأفراد عائلاتهم وخاصة لأبنائهم؛

(٢) التواصل العلمي مع أصحاب الكفاءات من قبل الجامعات ومراكز البحث والجهات المختصة الأخرى؛

(٣) تشجيع استثمارات أصحاب الكفاءات في بلدانهم خاصة في مجالات البحث والتعليم والصحة وتكنولوجيا المعلومات؛

(ج) تشجيع إنشاء جمعيات تضم الكفاءات المهاجرة على أسس مهنية ووطنية أو إقليمية وتيسير التعاون معها في إطار بلدان المنطقة وليس فقط مع بلدانها الأصلية، وإعداد أدلة بها تكون تحت تصرف بلدان المنطقة؛

(د) العناية بالجيلين الثاني والثالث من أبناء المهاجرين أصحاب الكفاءات ودراسة إعادة حقوقهم الوطنية مثل الجنسية والمشاركة السياسية.

دال - تعظيم آثار التحويلات على التنمية

٩- أوصى المجتمعون باتخاذ الإجراءات التالية في ما يخص تعظيم آثار التحويلات على التنمية:

تشجيع التحويلات المالية الرسمية من خلال ما يلي:

(١) وضع أسعار صرف عادلة إن لم تكن تشجيعية وكذلك الأمر بالنسبة لأسعار الفائدة على الإيداعات؛

- (٢) تطوير شبكة مصرفية واسعة في بلدان استقبال التحويلات تحكمها المنافسة، وتوسيع تغطيتها لتشمل أماكن تواجد المهاجرين؛
- (٣) عقد اتفاقات ما بين البنوك والمصارف الوطنية والجهات المماثلة في بلدان إرسال التحويلات لتقليل كلفة التحويلات وتوفير السرعة والأمان لعمليات التحويل؛
- (٤) مساهمة صناديق التنمية العربية في دراسة التحويلات وكلفتها ومجالات الإنفاق أو الادخار وتلمس أولويات احتياجات المهاجرين وأبنائهم؛
- (٥) تشجيع الاستثمار على المستوى المحلي بالمشاركة في تمويل المشاريع المحلية وتيسير التحويلات الجماعية ونشاط جمعيات المهاجرين على أسس محلية فيما يخص التنمية المحلية.

هاء- تطوير سياسات الهجرة لبلدان الاستقبال أو الإرسال في المنطقة

١٠- أوصى المجتمعون باتخاذ الإجراءات التالية في ما يخص تطوير سياسات الهجرة لبلدان الاستقبال أو الإرسال في المنطقة:

(أ) تطوير سياسات بلدان الاستقبال العربية لتكون بعيدة المدى، ومتكاملة مع غايات التنمية الاقتصادية، ومنسجمة مع الأهداف الاجتماعية، ومحقة للأمان الديمغرافي والثقافي، ومتوافقة مع مصالح الأطراف الثلاثة (الحكومة، وأصحاب الأعمال، والعمال)، ومترابطة مع جهود التعليم والتشغيل. ويتضمن ذلك ما يلي:

- (١) العناية بالتدريب وإجراء إصلاحات جذرية في نظام التعليم؛
- (٢) إعادة هيكلة الاقتصاد مع الاهتمام بالإنتاجية وحسم الاختيارات خاصة ما يتعلق منها بتطوير الاقتصاد الجديد والاعتماد على كثافة رأس المال والمعرفة؛
- (٣) مراجعة التشريعات العمالية بما يؤمن انسجامها مع المستويات الدولية لحقوق العمل وحقوق الإنسان؛
- (٤) تطوير دور المرأة المواطنة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؛
- (٥) بحث سبل الاندماج والشفافية في منح الجنسية؛

(ب) تطوير سياسات بلدان الإرسال العربية لتكون بعيدة المدى ومتكاملة مع غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا تعتبر المهاجرين مجرد مصدر للتحويلات بالعملات الأجنبية، ولكن كمواطنين ينبغي أن تعنى بهم وتفتح أمامهم فرص المشاركة السياسية وتؤمن لهم الرعاية الثقافية والحماية القانونية وتضعهم في الموقع المناسب من توازن المصالح مع بلدان استقبالهم. ويتضمن ذلك توفير ما يلي:

- (١) خدمات التعليم والرعاية الثقافية خاصة لأبناء المهاجرين؛
- (٢) برامج تربط المهاجرين ببلدانهم في مجالات الثقافة والسياحة والاستثمار؛
- (٣) تدعيم الأجهزة المعنية بالمهاجرين إدارياً وسياسياً؛
- (٤) تنمية مناطقهم المحلية لتيسير اندماجهم واستثمارهم فيها؛
- (٥) وضع برامج لاحتمالات العودة.

واو - التعاون الإقليمي في مجال الهجرة

١١- أوصى المجتمعون باتخاذ الإجراءات التالية في ما يخص التعاون الإقليمي في مجال الهجرة:

(أ) وضع آلية للحوار والتشاور المنظم بين بلدان الإرسال والاستقبال في المنطقة، وبين بلدان الاستقبال العربية والبلدان الآسيوية، وبين بلدان الإرسال العربية والبلدان الأوروبية، والاستفادة من الهياكل والمواثيق القائمة بين هذه الأطراف، وقيام الإسكوا بدور الميسر والمنظم لهذه الآلية في ما يخص المنطقة التي تعنى بها؛

(ب) تشجيع إنشاء مركز لدراسة الهجرة في منطقة الإسكوا، أو على الأقل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتولى بحث وتنسيق البيانات والمعلومات المتعلقة بالهجرة ويدرس السياسات المناسبة في مجال الهجرة والتي تتوافق مع اختيارات البلدان الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وربط مركز الهجرة المقترح بمركز مماثل في المغرب العربي، وإيجاد آليات تعاون فيما بينهما وكذلك بينهما وبين المراكز المماثلة في أوروبا بشكل خاص؛ وقيام الإسكوا بدعم مثل هذا المشروع وإثرائه بالتوجهات الدولية والإقليمية في مجال الهجرة؛

(ج) تيسير التعاون الثنائي بين بلدان الإرسال والاستقبال باقتراح برامج تنظم تبادل الأيدي العاملة والاستثمارات وتساعد على حل المشكلات وتضمنها برامج رائدة لتبادل القوى العاملة الشابة إعداداً وتنظيماً؛

(د) وضع برامج إقليمية خاصة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالأفراد أو عمليات تهريبهم، سواء ما بين بلدان المنطقة، أو من المنطقة إلى خارجها، أو إليها، أو اعتبار بعض جهات المنطقة قنوات عبور؛

(هـ) تنظيم لقاءات دورية لخبراء الهجرة في المنطقة لتبادل التجارب والدراسات والحلول بتنسيق مع الجهات الدولية والإقليمية الأخرى.

ثانياً - مواضيع البحث والمناقشة

١٢- ضم جدول أعمال اجتماع فريق الخبراء ثمانى جلسات، وغطت الأوراق المرجعية تجارب الدول العربية في مواضيع الهجرة الدولية في كل من المغرب والمشرق العربي ومجلس التعاون الخليجي.

ألف - اتجاهات وسياسات الهجرة الدولية في المنطقة العربية

١٣- قدمت السيدة فلاديميرا كانتور وفا^(١) ورقة بعنوان: "الهجرة الدولية في المنطقة العربية" (UN/POP/EGM/2006/14). وتناولت تيارات الهجرة في المنطقة العربية مقارنة بتيارات الهجرة في العالم، فأشارت إلى أنه رغم زيادة حجم رصيد الهجرة في العالم من ١٥٥ مليوناً عام ١٩٩٠ إلى ١٩١ مليوناً عام ٢٠٠٥، إلا أن نسبة المهاجرين إلى سكان العالم لم تتغير وبقيت في حدود ٣ في المائة. وبناءً عليه، فإن حجم الهجرة في المنطقة العربية بلغ ١٩,٨ مليوناً عام ٢٠٠٥، بينهم مليون من بلدان المغرب العربي و٥,٧ ملايين من بلدان المشرق العربي و١٢,٨ مليوناً في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار البلدان غير العربية التي تستقبل المهاجرين من المنطقة فإن رصيد الهجرة إليها وصل إلى ٢٠ مليوناً عام ٢٠٠٥. وهذه الهجرة تمثل في عشرة بلدان عربية ١٠ في المائة من السكان.

١٤- وأضافت أن بلداناً مثل المملكة العربية السعودية والكويت عاودت استقبال المهاجرين بعد حرب الخليج واستمرت بلدان المغرب العربي والجمهورية العربية السورية مرسلّة للهجرة خلال الفترة الماضية. وقد ساهمت تيارات الهجرة الوافدة في زيادة سكان مجلس التعاون الخليجي بنسبة الربع، كما قللت الهجرة من نمو السكان في لبنان والمغرب بنسبة ١٥ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. أما تقسيم الهجرة بحسب الجنس فيدل على أن نسبة الإناث إلى مجموع المهاجرين كانت عام ٢٠٠٥ للمنطقة العربية ٣٥,١ في المائة، وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي ٢٧,٨ في المائة، في حين أن نسبة النساء من المهاجرين في العالم تبلغ ٤٩,٦ في المائة.

١٥- وبالنسبة إلى اللاجئين قالت إن هناك ٤,٣ ملايين لاجئ في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية المحتلة، و ٢٤١ ألف لاجئ في المملكة العربية السعودية، وهم تحت عناية الوكالات الدولية المختصة. وبالنسبة إلى الهجرة غير المرخصة فإن قرابة ٣٥ ألفاً من بلدان المغرب العربي يتجهون إلى أوروبا سنوياً، كما أن هناك أعداداً كبيرة منهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت (٦٠ ألفاً). وبلغ حجم الهجرة من المنطقة العربية قرابة ٨,٣ ملايين بينهم ٣,٧ ملايين من بلدان المغرب العربي وهناك قرابة ٣١٦ ألفاً من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وذلك بحسب مكان ولادة المهاجر.

١٦- وأشارت السيدة كانتور وفا إلى تغير المواقف من الهجرة وسياساتها. فعلى المستوى العربي اتجه مجلس التعاون إلى تقليص الهجرة وكذلك في لبنان والأردن، واهتمت مصر والمغرب واليمن بالهجرة التي تعبر أراضيها، وكذلك بقضايا اللاجئين وطالبي اللجوء. وأعلنت خمس دول عربية عن وجود سياسة لإدماج المهاجرين هي المغرب ومصر والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية. أما بلدان مجلس التعاون فلا ترى حاجة إلى ذلك لأن الهجرة إليها مؤقتة بناء على عقود قصيرة المدة.

١٧- وقدم السيد فيليب فارغ^(٢) ورقة بعنوان: الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الاتجاهات والسياسات (UN/POP/EGM/2006/09). وتناول اختلاف التعاريف وتأثير ذلك على تقدير حجم الهجرة وتياراتها، مثل الاختلاف بين إحصاءات الأجانب وإحصاءات المولودين في الخارج، وإشكاليات تقدير حجم اللاجئين

(١) مسؤولة شؤون سكانية في وحدة السياسات في شعبة السكان - دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمانة العامة للأمم المتحدة، نيويورك.

(٢) مدير الاتحاد المتوسطي الأوروبي للأبحاث التطبيقية حول الهجرة الدولية، فلورنسا، إيطاليا.

والمهاجرين مع تداخل أوضاع المجموعتين، إضافة إلى ما يصاحب بيانات الهجرة في إحصائيات بلدان الاستقبال العربية من قصور ونواقص تجعلها غير قابلة للمقارنات الدولية.

١٨- وعرض التوزيعات المهنية للمهاجرين من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، فأشار إلى أن الهجرة الأحدث إلى أمريكا الشمالية وبريطانيا تختص بنصيب أوفر من الكفاءات العالية (٤٠ إلى ٦٠ في المائة) في حين أن الهجرة القديمة إلى جنوب أوروبا تنخفض فيها النسبة إلى ٢٠ في المائة. كما تناول بقدر من التفصيل الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتوقف في أكثر من موضع لتناول الحالة الخاصة للهجرة الفلسطينية وأوضاعها الخاصة. كما تعرض إلى الهجرة غير الشرعية وإلى تيارات غير مسجلة مثل اللاجئين من السودان في مصر أو من العراق في الأردن أو العمالة السورية المؤقتة في لبنان وهي أعداد بمئات الآلاف.

١٩- ورأى أن السياسات العربية الخاصة بالهجرة المغادرة اتخذت منحنيين، أولهما اقتصادي خصوصاً من حيث إن الهجرة مصدر للعملة الأجنبية ووسيلة لتحسين الموازين الاقتصادية، والمنحى الثاني يركز على الجوانب الثقافية وربط المهاجرين ببلدانهم من خلال تسهيلات في تعلم اللغة العربية أو التعريف بالشعائر الدينية أو تيسير زيارة المهاجرين وأبنائهم إلى بلدانهم. وإلى جانب ذلك هناك اهتمامات أخرى مثل حماية المهاجرين قانونياً أو إدماجهم سياسياً.

٢٠- أما سياسات استقبال المهاجرين فهي تواجه في بلدان الخليج العربية سياسات توظيف الوظائف وسياسة حماية تعتمد على تقصير مدة الإقامة وتقليل فرص اصطحاب المهاجر لعائلته. أما البلدان العربية الأخرى فهي تسعى إلى حماية أسواق العمل فيها لصالح مواطنيها، مشيراً بصورة خاصة إلى القوانين الجديدة في المغرب وتونس. فهذه البلدان تسعى إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية وإن كانت ترى أن التنمية هي أفضل وسيلة للقضاء على مثل هذه الهجرة. ولاحظ السيد فارغ انعدام سياسات إدماج للمهاجرين في البلدان العربية بعكس ما هو عليه الحال في البلدان الأوروبية.

باء- الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

٢١- قدمت السيدة هبة نصار^(٣) ورقة بعنوان: "التحول الديمغرافي والتشغيل وهجرة العمل في بلدان المشرق العربي" (E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/6). فأجرت مراجعة نظرية سريعة لأثر التغيرات الديمغرافية على التنمية، خاصة في مجالات التشغيل والادخار والاستثمار والتعليم ورأس المال، والتأثير المتبادل فيما بينها. فزيادة نسبة السكان في سن العمل قد يؤثر إيجابياً على الاستثمار والدخل، كما أن التشغيل والدخل قد يؤثران على تحسين المستوى الصحي ومعدلات الخصوبة وبالتالي على التكوين العمري للسكان.

٢٢- وتناولت التغيرات الديمغرافية في البلدان العربية حتى عام ٢٠٣٥. فلاحظت ازدياد عدد الأطفال (من صفر إلى ١٤ سنة) من ٧٥ مليون طفل عام ١٩٨٠ إلى ١٠٩ ملايين عام ٢٠٠٠. ولكن نسبة هؤلاء الأطفال في مجموع السكان انخفضت من ٤٤,٢ في المائة إلى ٣٨ في المائة. وبالمقابل، فإن نسبة السكان في سن العمل سوف تزايد ويمثل ذلك تحدياً ديمغرافياً يضاف إلى التحديات التي تواجه أسواق العمل.

(٣) أستاذة وباحثة في مركز الدراسات الاجتماعية - الجامعة الأميركية في القاهرة.

وإذا كان التحول الديمغرافي يمثل "هبة ديمغرافية" فهل تتمكن أسواق العمل من استيعاب هذه الهبة؟ وللإجابة على ذلك راجعت السيدة نصار أوضاع أسواق العمل في البلدان العربية ووجدت أنها مرتبطة بنوعية الأداء الاقتصادي. وبشأن هذا الأداء، لاحظت الأداء المتراجع في العقدين الماضيين وتحسنه في الفترة الأخيرة مع بقاء معدلات الادخار متواضعة (٢٠ في المائة)، ولكن مع تحسن الموازنات الحكومية بدرجة كبيرة وتوسع في التجارة البينية. إلا أن نمو الناتج لكل عامل لم يتجاوز ٠,٦ في المائة، في حين أن معدل النمو الاقتصادي هو ٣,٥ في المائة سنوياً.

٢٣- وتناولت علاقة الهجرة "بالهبة الديمغرافية"، فاستعرضت مراحل الهجرة من هجرة متصاعدة ثم ترافق الهجرة العائدة مع تراجع النمو الاقتصادي. واستنتجت أن الهجرة في التسعينيات لم تعد تشكل آلية لاستيعاب العمالة المحلية، وذلك لأسباب عدة منها التحديات الجديدة التي واجهت بلدان المستقبل وتأثير ذلك على سوق العمل فيها، ولأسباب تعود إلى حرب الخليج الأولى والثانية وإلى المنافسة التي تواجهها العمالة العربية من قبل العمالة الآسيوية.

٢٤- وقدم السيد أندريا غالينا^(٤) ورقة بعنوان: "أثر الهجرة الدولية على التنمية الاقتصادية في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط" (UN/POP/EGM/2006/4). فبدأ بتقسيم البلدان العربية المرسل للعمال إلى ما يعتمد على النفط (الأردن، الجمهورية العربية السورية، مصر، لبنان) وإلى ما يعتمد على التجارة والمعونات الأوروبية (المغرب، الجزائر، تونس، تركيا). فهذه البلدان مجتمعة استقبلت ١٥ مليار دولار كتحويلات عام ٢٠٠٤ أو ١٠ في المائة من جملة التحويلات إلى البلدان النامية أو سبعة أضعاف قيمة المساعدة التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي من منح وقروض ميسرة.

٢٥- وتناول منهجيات دراسة التحويلات المختلفة، فهناك منهج يعتمد على العلاقات الاجتماعية والالتزام المهاجر بدعم عائلته، ومنهج ثان يعتمد على القرار العقلاني للمهاجر في التصرف بمدخراته بناء على العائد الاقتصادي منها، ومنهج ثالث يعتمد على المشاركة بين المهاجر وعائلته والروابط الوثيقة بينهما، ومنهج رابع يعتمد على رأس المال الاجتماعي بحيث لا تعتبر التحويلات مجرد تدفقات نقدية بل عملية معقدة تدخل فيها مؤثرات عدة. ثم يشير إلى عنصرين مهمين في التحويلات هما تأنيث الهجرة والوضع القانوني للمهاجر.

٢٦- ولاحظ السيد غالينا إمكانية دمج عدة منهجيات في الوقت نفسه مما ينتج عنه منحى للتحويلات يجعل منها الأعلى خلال السنوات الخمس الأولى من الهجرة، وقد تصل هذه التحويلات إلى ٦٠ في المائة من دخل المهاجر وتستخدم لدفع الديون وتلبية حاجات ملحة للعائلة أو لنفقات الزواج. ثم تنتقل أولويات إنفاق المهاجر إلى مجالات أخرى مع طول مدة إقامته بما فيها مشاريع للاندماج وربما لالتحاق عائلته به مما يخفض حجم التحويلات تدريجياً. وعندما يلوح مشروع العودة تزيد التحويلات بسرعة وربما تتجه إلى الإسكان وحيث يرغب الأبناء. ورأى أن استخدام التحويلات يتم في اتجاهين، الأول هو الاستهلاك أو التوفير العائلي أو الشخصي ويصب في التنمية الاقتصادية المحلية، والاتجاه الثاني هو الاستثمار الجماعي أو الفردي سواء في البناء السكني أو في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات الصغيرة وهذه بدورها تصب في التنمية الاقتصادية المحلية.

(٤) أستاذ مشارك في مركز فيديريكو كافي بقسم العلوم الاجتماعية - جامعة روسكايلد، الدنمارك.

جيم - الهجرة المؤقتة في البلدان العربية

٢٧- قدمت السيدة نصره شاه^(٥) ورقة بعنوان: "سياسات الهجرة التقييدية في بلدان الاستقبال الغنية بالنفط: فعاليتها وآثارها على بلدان الإرسال الآسيوية" (UN/POP/EGM/2006/03). فقالت إن أسباب السياسات التقييدية للهجرة في بلدان الخليج العربية تكمن في تنامي نسبة الوافدين إلى مجموع السكان، وخاصة نسبتهم إلى مجموع القوى العاملة. ففي عام ٢٠٠٤ شكل الوافدون ٣٤ في المائة من مجموع السكان، وإذا استمر نمو الوافدين حسب المعدلات الحالية فقد يصل عددهم إلى ١٨ مليوناً خلال عقد واحد. ولاحظت زيادة معدلات البطالة بين المواطنين، إذ بلغت ١٣ في المائة في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٤ وهي أعلى بين الشباب (٣٥ في المائة). ولذلك اعتبر البعض أن مواجهة البطالة من أهم التحديات التي تواجه بلدان الخليج العربية.

٢٨- وتحدثت عن نوعين من السياسات: السياسات التي تؤثر على العمالة المحلية وتلك التي تؤثر على عرض العمالة الأجنبية أي سياسات استقبال الوافدين، ويأتي في مقدمتها رفع تكلفة المعيشة في بلدان الاستقبال مثل زيادة رسوم الصحة في الكويت والمملكة العربية السعودية والبحرين. وقد ألزم صاحب العمل في البحرين بتكاليف التأمين الصحي، كما أدخلت تكاليف العمليات الجراحية في الإمارات العربية المتحدة. وصاحب ذلك ارتفاع الرسوم على تأشيرة الإقامة ورخصة القيادة، كما اعتمدت رسوم على الوافد لتمويل صندوق تدريب المواطنين في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى تشديد محاصرة المتجاوزين لمدة إقامتهم الشرعية وترحيل من يقبض عليه منهم. كما تم تحديد منح ترخيص العمل أو تحديد الترخيص، وتحديد سن الاستخدام بما لا يزيد عن ٦٠ سنة. كذلك تم حصر تجارة التأشيرات.

٢٩- وعرضت السيدة شاه سياسات توظيف الوظائف التي اعتمدت على ثلاث وسائل: تدريب المواطنين، ورفع تكلفة استخدام الوافدين، والتوظيف من خلال إجراءات إدارية. وهذه الإجراءات متعددة منها تحديد حصص للمواطنين في مهن معينة وحصرها بالمواطنين والسماح بأنشطة اقتصادية للمرأة، الخ. وفي مجال تقييم فعالية السياسات السابقة أشارت إلى قرار قمة مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٠٤ لتقليص عدد الوافدين. وأشارت نقلاً عن مصادر رسمية سعودية إلى انخفاض نسبة تشغيل الوافدين إلى ٢٠,٦ في المائة مع رفع معدل تشغيل المواطنين بنسبة ١٦ في المائة. ومع ذلك فهذه السياسات تواجه صعوبات منها إغراء الربح للكفيل، وتعفف المواطنين من بعض الوظائف وتفضيلهم للقطاع الحكومي، وانعدام إمكانية فصل العامل أو الموظف الوطني ذي الإنتاجية الضعيفة، وتوسع القطاع الخاص الذي يعتمد على الوافدين.

٣٠- وأوضحت أن لهذه السياسات آثارها على بلدان الإرسال الآسيوية، فلعلها زادت في عمليات تهريب العمال باتجاه الخليج وفي قيمة التأشيرة المباعة. كما أدت إلى ثبات الأجور نظراً إلى عرض العمالة الكبير الذي يشجع أيضاً على استغلال هؤلاء العمال. وإذا ما استمرت هذه السياسات فسوف يكون لها آثار سلبية اقتصادية وسياسية واجتماعية على بلدان الإرسال الآسيوية.

٣١- وقدم السيد محمد ديتو^(٦) ورقة بعنوان: "إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: مخاطر وفرص" (E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/2). وتناول أنماط هجرة العمالة إلى دول مجلس

(٥) أستاذ في قسم طب المجتمع والعلوم السلوكية - جامعة الكويت.

(٦) مدير تطوير السياسات في هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين.

التعاون الخليجي في إطار نظري يشمل الطبيعة المتغيرة للقوى المحركة للعمالة المهاجرة. ورأى أن ثلاثة عناصر يمكن أن تؤثر على تيار الهجرة الآسيوية إلى البلدان العربية منها ظهور مناطق آسيوية كمراكز جذب منافسة، والثاني تطور القطاع الخاص في البلدان الخليجية، والثالث يتمثل في أشكال جديدة من الهجرة مثل التعاقد مع أطراف موجودين خارج البلاد لتنفيذ الأعمال (Outsourcing).

٣٢- وتناول أيضاً دور نظام "الكفيل" في آلية استقدام العمالة وتجديد الطلب على العمالة الأجنبية ونوعيتها. فقد أدى هذا النظام إلى توفير امتيازات لصاحب العمل وساهم في ظاهرة "تأجير السجلات التجارية" و"العمالة السائبة"، كما أضعف القدرة على جذب العمالة الوطنية وشجع على زيادة حجم العمل وأدى إلى تشوه نظام القيم في المجتمع.

٣٣- وتطرق السيد ديتو إلى الطبيعة المؤقتة للهجرة موضحاً أن صفة المؤقت لا تعكس الواقع الفعلي للطلب على العمالة. غير أن التمييز بين المؤقت والدائم يتطلب شفافية ومشاركة شعبية ضمن مؤسسات ديمقراطية لضمان تطبيق القانون. وفي سياق عرض التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعمالة المهاجرة أشار إلى ضرورة التعامل مع هذا الموضوع وفق نظرة متكاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وهذا يتطلب معرفة آليات توليد الوظائف في الاقتصاد وتحليلها ودراسة خصوصية المنطقة من حيث اعتمادها نظام الكفيل. وتحدث عن إصلاح سوق العمل في مملكة البحرين الذي يتطلب توفير ١٠٠ ألف فرصة عمل خلال عشر سنوات، موضحاً أن ذلك لن يتم إلا إذا اضطلع القطاع الخاص بدور المحرك للنمو في الاقتصاد البحريني وأصبح البحرينيون هم الخيار المفضل لشغل الوظائف في هذا القطاع.

٣٤- وركز على معضلة معلومات سوق العمل وتأثيرها على برامج "توطين العمالة" منبهاً إلى أهمية دراسة البطالة والتشغيل الناقص. ولفت إلى جوانب في سياسات توطين الوظائف بحاجة إلى معالجة، ومنها عدم اتساقها مع رؤية واضحة للتنمية وتركيزها على الجوانب الكمية وضعف دقة البيانات التي تعتمد عليها. واقترح عناصر لإصلاح سياسات العمالة المهاجرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي تتضمن انسجام السياسات في إطار مؤسسي وتعاون إقليمي ومواجهة الهجرة بإدارة مخاطرها وليس بالتخوف منها.

٣٥- وقدمت السيدة ميثاء الشامسي^(٧) ورقة بعنوان: "تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: دروس مستقبلية" (E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/3). تناولت فيها مراحل وطبيعة وتيارات الهجرة إلى بلدان الخليج العربية مشيرة إلى تأثير القطاع الخاص في تنامي الهجرة الآسيوية. كما تناولت الهجرة في ظل العولمة مشيرة إلى تباين الأجور بين بلدان الاستقبال والإرسال، ودور الشركات متعددة الجنسية، وأثر الإدارة الدولية للمشاريع، واتساع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

٣٦- وتطرق إلى دور الهجرة في تشكيل خصائص السكان من خلال استعراض حجم السكان والوافدين ومعدلات نموهم وحجم القوى العاملة الوطنية والوافدة وخصائصها، وذلك بالاعتماد على دراسات تشير إلى أن ٥٣ في المائة من القوى العاملة الوطنية يمكن اعتبارهم من ذوي الياقات البيضاء. وتناولت التحديات التي تفرضها الهجرة الكثيفة في مجال السكان وقوة العمل ومنها الخلل السكاني وتدني الإنتاجية ونفشي البطالة وارتفاع قيمة التحويلات إلى الخارج، إضافة إلى بقاء الوافدين فترات طويلة مما قد يؤدي إلى مشاكل من وجهة نظر وطنية، منها التأثير على الاتجاهات الاجتماعية والثقافية والسياسية على نحو غير مرغوب، وتعطيل فرص الترقى للمواطنين، والحد من فرص استقبال "دماء جديدة" من العمالة الأجنبية.

(٧) مساعد نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٣٧- وتناولت أيضاً علاقة الهجرة بالتنمية في دول مجلس التعاون. فمع التأكيد على الدور الإيجابي للهجرة، أشارت إلى الجوانب السلبية مثل التدفق غير المنظم للعمالة، وشيوع المنشآت الصغيرة الحجم الكثيفة العمالة، وارتفاع معدل البطالة بين المواطنين، واختلال التوازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها. أما الجوانب الإيجابية فمنها أن المهاجرين يشكلون كتلة شرائية مهمة ويساهمون في زيادة القدرة التنافسية لبعض القطاعات الاقتصادية في الأسواق الخارجية. وتطرق إلى أثر الاقتصاديات المرتبطة بالمعلومات والاتصالات في سوق العمل حيث طرأت تحولات في الطلب على العمالة نحو العمال الأعلى مهارة في حين أن مخرجات التعليم لا تتلاءم مع الاحتياجات المتجددة لسوق العمل مما خلق "فجوة مهارات".

٣٨- وفي مجال تقييم سياسات الهجرة، أشارت الشامي إلى الرقابة الشديدة على حركة الهجرة وعدم وجود أفضلية ملزمة لتشغيل العرب قبل الأجانب. ورأت أن السياسات القائمة هي سياسات "اللاسياسة" بالرغم من بعض الملامح الثابتة وأنه يمكن إدارة هذه الهجرة بأقل التكاليف مع تحبيز سرعة حركة دورانها. ووصلت إلى جملة من الاستنتاجات منها أن الهجرة واقع دائم وليس مؤقتاً وأن الحلول المتبعة حتى الآن لمعالجة الخلل السكاني هي مجرد مسكنات ولا تتدرج في إطار سياسة عامة ملائمة لتنظيم الهجرة. كما لاحظت عدم العناية بالإنتاجية ونقص البيانات وغياب التداول الجدي لمحتوى التعليم وملاءمته.

دال - هجرة الكفاءات: التحديات والفرص

٣٩- قدم السيد جان كريستوف دومون^(٨) ورقة بعنوان: "الهجرة من البلدان العربية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: من الماضي إلى المستقبل" (UN/POP/EGM/2006/11). وأشار إلى قاعدة المعلومات الواسعة حول الهجرة في بلدان المنظمة والتي تشمل المولودين خارج بلد إقامتهم ومعدلات الهجرة ومستويات التعليم حسب بلدان المنشأ. وحسب هذه القاعدة فإن ٤,٩ ملايين شخصاً مولوداً في بلد عربي كانوا يعيشون في بلدان المنظمة عام ٢٠٠٠ ويشكلون بذلك ١١,٨ في المائة من الأجانب في هذه البلدان. إلا أن هذه الفئة تبلغ نسبة أعلى في فرنسا (٤٠ في المائة) ثم في إسبانيا والسويد وهولندا والدنمارك وبلجيكا وإيطاليا. وإذا اتخذ لبنان كمثال نجد أن ٧٠ في المائة من هجرته تتجه إلى بلدان الهجرة الدائمة كما يوجد ٣٥ ألف لبناني في فرنسا و ٢٠ ألفاً في السويد، غير أن أكبر جالية عربية هي من المغرب.

٤٠- وتحدث عن خصائص فئة المهاجرين، فلاحظ أنها فتية من بلدان مجلس التعاون الخليجي لكنها أكبر سناً من تونس والجزائر ومصر. وللحجرة من المغرب خصوصية فهي الأكثر انتشاراً وتتجه حديثاً خاصة إلى إيطاليا وإسبانيا وهي فتية وذات مهارات منخفضة. ويمثل الإناث ٤٥ في المائة من المهاجرين. أما بالنسبة إلى التجنيس فإن النسبة الأعلى بين غير المجنسين هي للجزائر والجمهورية العربية الليبية. ويغلب على الهجرة من بلدان المغرب العربي ضعف المستويات التعليمية وبعكس ذلك بالنسبة إلى مصر وهي متوازنة للجمهورية العربية السورية ولبنان. ولكن كأعداد مطلقة، فإن العدد الأكبر من ذوي المستويات التعليمية العالية هم من المغرب والجزائر بحجم يصل إلى حوالي ٢٠٠ ألف لكل منهما. ويبلغ حاملو هذه المؤهلات العالية من جميع البلدان العربية قرابة مليون شخص في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما يوجد في هذه البلدان ١٣٥ ألف طالب من البلدان العربية جاء ٤٠ في المائة منهم من المغرب كما تجتذب فرنسا ٥٠ في المائة من الطلبة العرب.

(٨) مسؤول في إدارة التشغيل والعمل والشؤون الاجتماعية - قسم البلدان غير الأعضاء والهجرة الدولية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD).

٤١- واستعرض السيد ديمون التغيرات الحديثة في الهجرة من البلدان العربية (هناك هجرة حديثة وكثيفة من المغرب)، وتأثير الظروف الجيوسياسية في الهجرة، وحجم الهجرة اللبنانية نسبة إلى سكان لبنان، وطول إقامة المهاجرين من الأردن والجمهورية العربية السورية واليمن. أما الهجرة المصرية فوجهتها المفضلة هي الولايات المتحدة الأمريكية. وخلص إلى أن هجرة الكفاءات من البلدان العربية أقل حدة من المناطق الأخرى وأن الولايات المتحدة الأمريكية تجتذب العدد الأكبر منها، ورأى وجوب العناية بإدماج المهاجرين وتنمية بلدان الجنوب.

٤٢- وقدم السيد كاغلار أوزدين^(٩) ورقة بعنوان: "هجرة الأدمغة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاتجاهات تحت السطح" (UN/POP/EGM/2006/10). وأشار أولاً إلى مشكلة بيانات "تزييف الأدمغة" والتعاريف المستخدمة، فمن ولد في مكان آخر ولكن تلقى كل تعليمه في أوروبا يعتبر هجرة كفاءة. كما أن أهم قاعدة بيانات متكاملة حول هذا النوع من الهجرة هي التي كوّنّها فريديريك دوكييه معتمداً على ١٩٢ مصدراً.

٤٣- وتناول اختلاف مستوى التعليم بين تيارات الهجرة المختلفة وذلك بناءً على شروط بلدان الاستقبال التي تختار مهاجريها أو ارتفاع مستوى التعليم في بلدانها الأصلية. كما تناول اعتباراً آخر وهو عمر المهاجرين عند الهجرة ومستوى تعليمهم آنذاك. فهناك نسب عالية من المهاجرين إلى بلدان الهجرة الدائمة يتجاوز عمرهم ٢٢ سنة (٨٧ في المائة من الجزائر و٧٣ في المائة من مصر). لكن هجرة هؤلاء إلى فرنسا تكون في أعمار أقل (٣٠ في المائة من المغرب). ويعني ذلك أن أبناء المهاجرين يكبرون في بلاد الهجرة وينالون تعليمهم هناك، فهل يعتبر هؤلاء ضمن الكفاءات المهاجرة؟

٤٤- وتحدث السيد أوزدين عن هجرة الكفاءات باعتبارها خسارة فوجد أن المنطقة العربية أقل سوءاً من أمريكا اللاتينية، وترتبط هجرة الكفاءات باعتبارها خسارة بمستوى التعليم في البلدان الأصلية واللغة السائدة فيها ومعايير اختيار بلدان الاستقبال للمهاجرين إليها. وخلص إلى أن هناك تبايناً كبيراً بين حالات البلدان، وأن الخسارة الأكبر في الكفاءات هي للبلدان الأشد فقراً، وأن نسبة عالية من الكفاءات لا تعمل في مجال تخصصها.

هـ- الجاليات والهجرة العائدة

٤٥- وقدم السيد بطرس ليكي^(١٠) ورقة بعنوان: "دور الجاليات في تعزيز التنمية في البلدان الأصلية: حالة لبنان" (E/ESCWA/2006/WG.1/7). وأشار إلى تيارات الهجرة اللبنانية التي بدأت ما بين الحربين العالميتين بالهجرة إلى مصر ثم الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل إلى أمريكا اللاتينية وبدرجة محدودة جداً إلى أفريقيا وأستراليا. ومنذ السبعينيات اتجهت الهجرة إلى البلدان المنتجة للنفط وتدرجياً نحو البلدان الأوروبية وبلاد الهجرة الدائمة.

٤٦- ومثلت تحويلات اللبنانيين ما بين ١٠ و ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٤. وكانت هذه التحويلات توجه للاستهلاك وقد ساهمت في التضخم وفي الطلب المتزايد

(٩) عضو فريق أبحاث التنمية التابع للبنك الدولي.

(١٠) أستاذ جامعي ومدير المركز اللبناني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على الواردات. وقد تم استثمار مدخرات المهاجرين في تأسيس شركات ازدهرت في مجال البناء وكان بعض المهاجرين مساهمين في ٤٢ مصرفاً من أصل ٨٦ مصرفاً في لبنان.

٤٧- وأضاف السيد لبكي أن الجاليات اللبنانية ساهمت في جهود التعليم في لبنان منذ ما قبل الاستقلال عام ١٩٤٣ ولا تزال هذه المساهمات فاعلة. كما ساهمت هذه الجاليات في مجال الصحة وتحسين الحصول على مياه الشرب النقية وفي إنشاء العديد من الجمعيات الخيرية وكذلك في بناء المنشآت العامة. وبالإضافة إلى ذلك تم نقل المعرفة إلى لبنان من خلال جالياته في الخارج بمساهمة أفرادها وجمعياتها في برامج علمية وبحثية في لبنان سواء في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسمى Tokten أو غيره من المؤسسات الوطنية للتنمية أو مؤسسات العون الفرنسية وغيرها. كما كان لأفراد من الجاليات أو من المهاجرين العائدين وجود فاعل في الحياة السياسية من تأسيس أحزاب سياسية ومشاركة في البرلمان. وأشار إلى ضعف المعرفة بواقع الهجرة بالرغم من أهميتها واقترح جملة من الإجراءات والسياسات للاستفادة من الهجرة ومنها تقديم خدمات للمهاجرين وإعادة حقوقهم وتحسين مناخ الاستثمار والحكم الرشيد.

٤٨- وساهم السيد محمد شارف^(١١) بورقة حول "دور الهجرة العائدة في التنمية المحلية" قدمتها نيابة عنه السيدة بتول شكوري^(١٢). وتضمنت هذه الورقة عرضاً لتاريخ الهجرة من بلدان المغرب العربي إلى أوروبا والذي مر في إطار خطة منظمة ومحكمة حتى منتصف السبعينيات. وقد بدأ عندئذ تطبيق سياسات لعودة المهاجرين لم تتجح بلدان الاستقبال في تنفيذها كما لم تتجح دعوة بعض بلدان الإرسال في إغرائهم بالعودة. وقد أدت السياسات الخاطئة التي اتبعتها بلدان الإرسال في عودة المهاجرين إلى نتائج عكسية ساهمت في خلق رغبة للاستقرار في بلدان الاستقبال والاندماج في مجتمعاتها. وقد بدأ سلوك المهاجر يتغير إذ أصبح توافاً إلى الاستقرار والاندماج والتجنس في بلدان الاستقبال. وكان المغاربة أكثر إقبالا على ذلك. كما أصبح للحضور المستمر للمهاجرين أثره في ظهور أسواق استهلاك جديدة في بلدان الاستقبال تعتمد على المنتجات المغربية من صناعات تقليدية و سلع زراعية وخدمات سياحية وغيرها.

٤٩- وشملت قضية عودة المهاجرين فئات مختلفة من حيث مستوى التعليم وأجيال الهجرة. وبالرغم من أن حلم العودة يراود الجميع إلا أن الاستجابة له تختلف من فئة إلى أخرى. وقد أقدم بعضهم على ذلك مع حرصهم على الاحتفاظ بمزاياهم في المهجر. كما أن دور الهجرة في التنمية المحلية يتطلب تعاون حكومات البلدان الأصلية وبلدان الاستقبال، وعلى هذا التعاون أن يتجاوز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

واو- تحويلات المهاجرين: آثارها على التنمية والسياسات المناسبة

٥٠- وقدم السيد ريتشارد آدمز^(١٣) ورقة بعنوان: "الهجرة والتحويلات والتنمية: الروابط الحرجة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (UN/POP/EGM/2006/01). وقد اعتمد في بحثه على بيانات دوكيبه بالنسبة للمهاجرين من المنطقة وعلى بيانات إحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي. وأشار إلى القصور في هذه البيانات والتعريفات المستخدمة فيها.

(١١) رئيس المرصد الجهوي للهجرات في أغادير، المغرب.

(١٢) رئيس فريق السكان والتنمية في الإسكوا.

(١٣) عضو فريق أبحاث التنمية التابع للبنك الدولي.

٥١- وتناول أثر التحويلات في التنمية من خلال خمس دراسات أنجزت في بلدان مختلفة من العالم، من ضمنها جمهورية مصر العربية. ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات أن تحويلات المهاجرين ساهمت بشكل فعال في تحسين المستويات التعليمية لأبنائهم وتحسين مستوى معيشة الأسر والصحة، كما ساهمت في تنمية المجتمعات المحلية في كل من مصر والمغرب.

٥٢- وقدم السيد محمد الأمين فارس^(١٤) ورقة بعنوان: "تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار" (E/ESCWA/SDD/2006/WG.1/5). وأشار إلى زيادة الاهتمام العالمي بالتحويلات بعد اتفاق الدول الكبرى على تشديد إجراءات مكافحة غسيل الأموال والحد من تغذية الإرهاب ونظرا إلى ارتفاع حجم التحويلات إلى البلدان النامية (١٦٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤).

٥٣- وفي متابعة للتحويلات من وإلى البلدان العربية خلال تجربة الهجرة الحديثة من عام ١٩٧٤ إلى عام ٢٠٠٤، ذكر أن التحويلات إلى البلدان العربية بلغت ٢١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤، وأن أهم مصدر للتحويلات في العالم هو الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن ثاني أكبر مصدر للتحويلات هو المملكة العربية السعودية إذ بلغت التحويلات الصادرة منها ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤. وتحديث عن قنوات التحويل وكلفته في البلدان العربية ملاحظا أن هناك تباينا في التكلفة بين بلد عربي وآخر حيث تبلغ أقصى تكلفة ١٦,٩ في المائة من كل ٥٠٠ دولار محولة في الجمهورية العربية السورية بينما تنخفض إلى ٦,٥ في المائة في بلدان أخرى. ولدى مقارنة التحويلات مع المساعدات الرسمية أو مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سجل تفوق التحويلات وثباتها أو اتجاهها للزيادة، في حين تتذبذب التدفقات الأخرى.

٥٤- وتناول أيضا الآثار الاقتصادية الإيجابية للتحويلات ومدى إسهامها في التنمية في مجالات الإسكان والصحة والتعليم والحد من الفقر وتمكين المرأة، وخاصة دورها في المساعدة على تجاوز المحن في المناطق التي تعاني من حروب ونزاعات، في حين أن الجوانب السلبية للتحويلات تتمثل في تأثيرها السلبي على الزراعة، وانتشار الاعتمادية والاستهلاك الضار، وعدم توجيهها نحو الاستثمار المنتج. وأشار إلى أن تعظيم الآثار الإيجابية للتحويلات يتطلب جهودا وطنية وإقليمية واعتماد سياسات تعمل على إدماج الهجرة في معادلة المصالح مع البلدان الأخرى.

٥٥- وقدم السيد محمد الخشاني^(١٥) ورقة بعنوان: "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاثة: المغرب، الجزائر، تونس" (E/ESCWA/2006/SDD/WG.1/4). ولاحظ أن حجم الهجرة المغربية يزيد عن ٦٦ ملايين مهاجر أو ما نسبته ٩ في المائة من سكان المغرب العربي. وهي أكبر هجرة بعد الأتراك في بلدان الاتحاد الأوروبي. وللمغرب النصيب الأوفر من الهجرة (٦٠ في المائة من الهجرة المغربية). وتستقطب فرنسا ٩٣ في المائة من الهجرة الجزائرية و٧٤ في المائة من الهجرة التونسية و٤٠ في المائة من الهجرة المغربية. ورأى أن هذا الحجم من الهجرة يخفف من الضغط على سوق العمل.

٥٦- وأضاف أن جزءا كبيرا من التحويلات قد استثمر في مجالات منتجة وكان من نتائج ذلك توليد ١٧ ألف فرصة عمل في تونس خلال الفترة من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٤. وفي المغرب تستقطب المباني

(١٤) مسؤول شؤون سكانية - فريق السكان والتنمية في الإسكوا.

(١٥) أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة محمد الخامس ورئيس الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة، المغرب.

٨٤ في المائة من الاستثمارات، والزراعة ٧,٥ في المائة، والتجارة ٥ في المائة. إلا أن ٣٠ في المائة من استثمارات المهاجرين يوظف في بلدان الاستقبال. وتعرض إلى التحويلات المعرفية بالإشارة إلى هجرة الكفاءات وتابع بعض البيانات الخاصة بذلك وتساءل عن السياسة المناسبة، أهي وفقا للنموذج الكوري الذي يحفز الكفاءات على العودة إلى بلادها، أم النموذج الكولومبي الذي يستفيد من الكفاءات مع استبقائها حيث هي. كما تناول الآثار الإيجابية للتحويلات على الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأسر. وذكر التحويلات الجماعية التي ما تزال محدودة ولكن لها آثار إيجابية على التنمية المحلية. وختم بمقترحات تتعلق بتطوير سياسات الهجرة وتنمية قدرات المؤسسات المعنية بها وتوسيع مساهمة الهجرة في التنمية المحلية وإنشاء مرصد مغربي للهجرة.

زاي - الهجرة الدولية في المنطقة العربية: دور المنظمات الدولية

٥٧- تحدث السيد إبراهيم عوض^(١٦) عن دور منظمة العمل الدولية من خلال وثيقة شملت إطارا متعدد الأطراف للهجرة الدولية من أجل العمل، تضمنت ١٥ مبداء، وصاحب كلا من هذه المبادئ دليل بنوعية الأنشطة المناسبة. وتضمنت المبادئ جوانب من إدارة الهجرة وآلياتها ومساهماتها في التنمية وحماية المهاجرين والتعاون الدولي في هذا الشأن في إطار العمل اللائق.

٥٨- وعرض السيد لويجي كارتا^(١٧) جانبا من دور المنظمة الدولية للهجرة من خلال مشروع لمركز معلومات لخدمة المهاجرين المصريين في إيطاليا. ويساعد هذا المشروع في التوفيق بين الطلب على العمل من المؤسسات الموجودة في إيطاليا وعرض العمل من المصريين الراغبين في الهجرة.

٥٩- وقدم السيد خالد الوحيشي^(١٨) عرضا عن دور الجامعة العربية من خلال وثيقة بعنوان: "هجرة العمل العربية في الثوابت والمستجدات". وتناول الثوابت من استمرار الهجرة والتحويلات ودور الكفاءات في التنمية ومشكلة نقص البيانات، كما تناول المستجدات في مجال الهجرة ومنها زيادة الاهتمام بسياسات الهجرة وتناقص رصيد المهاجرين العرب وتنامي هجرة الإناث والهجرة الإحالية.

٦٠- وقدم السيد عبد المولى الصلح^(١٩) عرضا بعنوان "الحوار غير الرسمي حول هجرة العبور بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط". وتحدث عن إنشاء المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في عام ١٩٩٣، وعن اتفاقات التعاون مع البلدان والمنظمات ومنها الإسكوا. وقال إن المركز يساعد على تحديد سياسات للهجرة بالاعتماد على المشاورات غير الرسمية الحكومية، لافتا إلى مبادراته الأخيرة للحوار حول هجرة العبور لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

٦١- وقدم السيد رضا شحاتة^(٢٠) ورقة بعنوان "دروس من اللجنة العالمية للهجرة الدولية". وأورد فيها خلفية إنشاء اللجنة العالمية وتوجهاتها ومنهجية عملها في التركيز على سياسات تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، والتشاور على مختلف المستويات مع المعنيين بالهجرة. كما تناول التوقعات بشأن

(١٦) رئيس برنامج الهجرة الدولية بمكتب العمل الدولي، جنيف.

(١٧) خبير في نظم المعلومات - منظمة الهجرة الدولية - المكتب الإقليمي في القاهرة.

(١٨) رئيس دائرة السياسات السكانية والهجرة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

(١٩) الممثل الإقليمي للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة.

(٢٠) مستشار السياسة الخارجية في وزارة الشؤون الخارجية، مملكة البحرين.

الحوار المقبل ورأى أن الحوار سوف يعتمد على ١٢ مبداء واردا في تقرير اللجنة العالمية. واختتم بتحديد مجالات عمل قصيرة المدى تتمثل في تعاون أجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها والتنسيق فيما بينها لدى تخطيط السياسات والتحليل وبناء القدرات والتشاور وجمع البيانات.

حاء- النقاط التي أثارها المشاركون في الاجتماع

٦٢- تركز النقاش حول القضايا التالية والتي قد تشكل الإطار العام للقضايا الإقليمية التي يمكن عرضها خلال الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦:

(أ) مسائل عامة

- (١) تزايد معدلات الهجرة الدولية في السنوات المنصرمة إلى مستويات لا سابق لها؛
- (٢) استمرار انخفاض نسبة الإناث من مجموع المهاجرين عن المعدل العالمي، بالرغم من أهميتها؛
- (٣) تميز المنطقة العربية بتيارات هامة للهجرة من وإلى بلدان الجنوب؛
- (٤) انتسام السياسات والبرامج والمؤسسات التي تعنى بتمكين وإدماج المهاجرين في بلدان الاستقبال بالضعف والتهميش؛
- (٥) إصرار دول مجلس التعاون الخليجي على اعتبار العمالة الأجنبية مؤقتة نظرا إلى طبيعتها التعاقدية؛
- (٦) ظاهرة أن العديد من بلدان المنطقة مصدرة ومرسلة للعمالة في آن واحد وبدرجات متفاوتة؛
- (٧) النقص والفجوات القائمة في المعطيات الإحصائية وقواعد المعلومات حول الهجرة في بلدان المنطقة، مما يضعف من إمكانية إدراجها في المقارنات الدولية؛
- (٨) قلة مصادر تمويل البحوث والمسوحات المتعلقة بالهجرة، إن لم تكن معدومة، وبالتالي عدم توافر التجارب والدروس التي يمكن للباحثين استخدامها كشواهد عن العلاقة بين الهجرة والتحويلات والتنمية وأثرها في مجال التخفيف من الفقر في دول الإرسال والاستقبال؛
- (٩) غياب آليات وشبكات الاتصال التي تعزز التعاون وتبادل المعلومات بين خبراء الدول العربية المختصين بمواضيع الهجرة.

(ب) مسائل جوهرية

- (١) وجود ظاهرة فريدة من نوعها في دول مجلس التعاون الخليجي، تتمثل في تدفق أعداد كبيرة من العمالة الوافدة وانتشار البطالة بين المواطنين، بالإضافة إلى النسب العالية لغير المواطنين من مجموع السكان في هذه الدول، حيث تتجاوز في بعضها نسبة السكان المواطنين؛

- (٢) تمر المنطقة العربية بتغيرات ديمغرافية هامة تتميز بانخفاض في معدلات الخصوبة، وتدني معدلات الإعالة وازدياد المشاركة في قوة العمل؛
- (٣) التدفق الواسع لهجرة العمالة الماهرة وذات الكفاءة ضمن المنطقة وخارجها؛
- (٤) النسبة العالية للطلبة الذين يتابعون دراستهم في الخارج ولا يعودون إلى مواطنهم الأصلية مما يشكل جزءا هاما من الكفاءات المهاجرة؛
- (٥) تجاوز تحويلات المهاجرين في حجمها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها الهام في التخفيف من حدة الفقر، وتحسين المستويات الصحية والتعليمية للأسرة؛
- (٦) تطوير وتعزيز الروابط بين المغتربين ومجتمعاتهم الأصلية بما يشجع ويضمن عملية انتقال المعرفة والأفكار والأموال بين بلدان الإرسال والاستقبال؛
- (٧) عدم نجاح البرامج والسياسات التي اعتمدتها بعض الدول المرسلة والمستقبلة في استيعاب وتشجيع الهجرة العائدة على الرغم من الدعم الذي وفرته هذه الدول.

ثالثا - تنظيم الاجتماع

ألف - مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٦٣- عقد اجتماع فريق الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، في بيروت، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦.

باء - الافتتاح

٦٤- ألقى سعادة السفير رضا شحاتة، مستشار السياسة الخارجية في مملكة البحرين، والمفوض الأسبق للجنة العالمية للهجرة الدولية، كلمة الخبراء، مشددا فيها على أهمية الاجتماع لكونه يندرج ضمن التحضيرات التي تقوم بها الأمم المتحدة للحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية الذي سينعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كما تناول أهمية موضوع الهجرة، والأبعاد التي تتخذها الهجرة على المستويات الإقليمية والدولية خاصة في عصر العولمة. وأشار إلى أن الهجرة وسيلة تحفز التنمية الاقتصادية، والشراكة الإقليمية، والحوار الثقافي، والتفاعل العنصري وتوازن سوق العمل إذا ما توافرت لها البيئة السياسية المناسبة، والإدارة السليمة، واحترام حقوق الإنسان، والتماسك والتكامل الاجتماعي. ويمكن للهجرة من ناحية أخرى، أن تكون عاملا سلبيا يعزز التمييز العنصري والثقافي والاجتماعي، ويزيد من حدة التفاوت الاقتصادي واستغلال العمال، ومخاطر الأزمات السياسية والأمنية. ومن هذا المنطلق يجب أن تدمج سياسات الهجرة مع استراتيجيات التنمية الكلية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٦٥- وتحدث السيد بيلا هوفي مدير وحدة الهجرة في شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة مرحبا بالحضور وبالتعاون المستمر مع الإسكوا، وشدد على الأهمية

الخاصة لدراسة ومناقشة موضوع الهجرة في المنطقة العربية، وذلك لأسباب عدة أولها وجود العدد الأكبر من المهاجرين في العالم في بعض دول المنطقة، وثانيها تضاعف عدد المهاجرين الدوليين في المنطقة بشكل استثنائي منذ العام ١٩٩٠، وثالثها التحويلات المهمة التي يرسلها المهاجرون إلى مواطنهم الأصلية، وأخيرا الهجرة أو العبور المؤقت الذي بدأ يتزايد بشكل ملحوظ مؤخرا خاصة بين الدول المحاذية للبحر الأبيض المتوسط. وتناول السيد هوفي المصاعب التي تعترض البحوث المتعلقة بالهجرة وأسبابها ونتائجها، وأهمها شح المعلومات والإحصائيات، ودعا إلى ضرورة توفير هذه المعلومات وتصنيفها. كما شدد على أهمية الاجتماع باعتباره مساهمة إقليمية للإسكوا في الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، مشيرا إلى أن لجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد تبنت في دورتها التاسعة والثلاثين قرارا بشأن الهجرة الدولية والتنمية^(٢١) سوف يشكل مدخلا رئيسيا للمناقشات الرسمية خلال الحوار المرتقب.

٦٦- وألقى السيد عاطف قبرصي، نائب الأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة الافتتاح نيابة عن السيدة مرفت تلاوي، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا. وورد في الكلمة أن التساؤل الحالي المطروح على صعيد المنطقة العربية يدور حول مستقبل الهجرة العربية في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة، التي تتزامن مع تحولات ديمغرافية مرتقبة وتغيير بنيوي في الهيكل العمري للسكان ستشهد دول المنطقة. وتعتبر التغيرات الهيكلية للسكان في المنطقة بمثابة فرصة سانحة لزيادة الادخار والاستثمارات نتيجة انخفاض معدلات الإعالة بشكل مواز لانخفاض معدلات الخصوبة. إلا أن اقتناص هذه الفرصة مرهون بعقلانية السياسات والإجراءات التي تتبناها الدول، فقد تفوت المنطقة عليها هذه الفرصة إذا فشلت في استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان في سوق العمل مما يدفع بهم إلى المزيد من الهجرة. وتتابع الكلمة أنه أصبح لزاما على الدول العربية التنسيق فيما بينها، لضمان التعاطي مع الهجرة بشكل جماعي يتجاوز النطاق الفردي الحالي إلى نطاق أوسع. فمع تزايد أعداد المهاجرين تزداد الحاجة إلى إطار إقليمي وربما دولي للحوار بين الحكومات يسهل عملية التعاون والتنسيق بين البلدان والأقاليم المختلفة. ولا شك أن تطوير مثل هذا الإطار الإقليمي يحتاج إلى حوار معمق ومنظم ومتواصل بين المعنيين بسياسات الهجرة الدولية والتنمية، ويتطلب رؤية إستراتيجية إقليمية تعطي الأولوية للمصالح الإقليمية المشتركة وتكفل تحقيق تنمية إقليمية متوازنة ضمن إطار مبادئ العيش المشترك.

جيم - الحضور

٦٧- شارك في أعمال الاجتماع، بالإضافة إلى خبراء من الإسكوا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة بنيويورك، عدد من الخبراء الإقليميين والدوليين والمسؤولين العاملين في وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والمغتربين، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات والبرامج التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الوطنية غير الحكومية والمنظمات الإقليمية الناشطة في مجال الهجرة والتنمية.

(٢١) يمكن الاطلاع على نص مشروع القرار في الوثيقة E/CN.9/2006/L.5.

المرفق

قائمة المشاركين

ألف - الخبراء

مملكة البحرين

سعادة السفير رضا أحمد شحاتة
مستشار السياسة الخارجية
وزارة الشؤون الخارجية
هاتف: ٩٧٣-١٧٢٠٠٩٥١/٩٧٣-٣٩٥٣١١٩٥
فاكس: ٩٧٣-١٧٧٢٥٠٢٩
بريد إلكتروني: shehata2000@yahoo.com

السيد جميل حميدان
مساعد وكيل وزارة العمل لشؤون العمل
هاتف: ٩٧٣-١٧٦٨٢٤٤٠/٣٩٤٣٧٧٣٧
فاكس: ٩٧٣-١٧٦٨٠٢٣٩
بريد إلكتروني: far2003_1@hotmail.com

السيد أسامة العبسي
نائب الرئيس التنفيذي
هيئة تنظيم سوق العمل
هاتف: ٩٧٣-١٧٥٦٨٨٨٠/٩٧٣-٣٩٩٤٤٩٩٦
فاكس: ٩٧٣-١٧٥٨٣٣٠٥
بريد إلكتروني: alabsi@lmra.org.bh

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد منذر الشرع
أستاذ في الاقتصاد
وزير سابق
هاتف: ٩٦٢-٧٧٧٠٠٣٣٣٣/٩٦٢-٦-٥٦٨٥٦٩٩
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٦٨٥٦٩٩
بريد إلكتروني: m_share@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية

السيد توفيق عسيران
مدير جمعية تنظيم الأسرة في لبنان
هاتف: ٩٦١-٣-٣٠٨٣٨٠
فاكس: ٩٦١-١-٣١١٩٧٨
بريد إلكتروني: tousseiran@ifpa.org

السيدة مريانا الخياط الصبوري
رئيسة قسم العلاقات العامة والمؤتمرات
وزارة الشؤون الاجتماعية
هاتف: ٩٦١-١-٦١١٢٦٠/٩٦١-٣-٤٥٠٨٠١
فاكس: ٩٦١-١-٦١١٢٤٥/٩٦١-١-٣٨٩٦٦٠
بريد إلكتروني: drmariana@hotmail.com

السيد بول طبر

أستاذ مشارك في علم الاجتماع
رئيس قسم العلوم الاجتماعية والتربية
الجامعة اللبنانية الأميركية
هاتف: ٩٦١-٣-٠١٢٦٩١/٩٦١-١-٧٨٦٤٥٦
فاكس: ٩٦١-١-٨٦٧٠٩٨
بريد إلكتروني: ptabar@lau.edu.lb

السيدة غيتا حوراني
مديرة مركز دراسات الانتشار اللبناني
جامعة سيدة اللوزة
هاتف: ٩٦١-٩-٢١٨٩٥٥/٩٦١-٣-٦٥٣١٥٨ (٢٣٢٨)
فاكس: ٩٦١-٩-٢٢٤٨٠٣
بريد إلكتروني: ghourani@ndu.edu.lb

السيد دريد كنج
رئيس مؤسسة كنج للتنمية في عكار
هاتف: ٩٦١-٣-٢١٦٩٣٢/٩٦١-٦-٤٣١٠٣٥
فاكس: ٩٦١-٦-٤٣١٠٣٥/٩٦١-٦-٦١١١١١
بريد إلكتروني: akkarcom@idm.net.lb

الجمهورية التونسية

السيد عبد الرزاق بلحاج زكري
مدير الدراسات
ديوان التونسيين بالخارج
هاتف: ٢١٦-٩٨٦٢٠٨٢٤/٢١٦-٧١٧٨٠٠٧٣
فاكس: ٢١٦-٧١٧٨٠٩٦٧
بريد إلكتروني: zekriabderazk@yahoo.ca

الجمهورية العربية السورية

السيد وائل زكار
مدير قسم الاستراتيجيات وصياغة السياسات
الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان
هاتف: ٩٦٣-٩٣٦٣٢٢٧٩ (دمشق)
٩٦١-٣-٦٤٠٠٢٠ (لبنان)
فاكس: ٩٦٣-١١-٣١٢٦٣٩٨
بريد إلكتروني: wael_zakkar@hotmail.com

المملكة العربية السعودية

السيد سليمان فرج بن عزون
أستاذ الاجتماع وعميد كلية الآداب
جامعة عدن
هاتف: ٩٦٧-٢-٢٢٣٤٩٦١/٩٦٧-٧٧٧٩١١٢٦
فاكس: ٩٦٧-٢-٢٣٤٩٦١/٩٦٧-٢-٢٣٤٩٧١
بريد إلكتروني: ibn_azoon_dr@hotmail.com
sbinazon@yahoo.com

السيد أحمد بن سليمان بن عبيد
أستاذ الاقتصاد
جامعة الملك سعود
هاتف: ٩٦٦-١-٤٨٢٠٠٣٣/٩٦٦-٥٠-٥١٥٤٢٩٨
فاكس: ٩٦٦-١-٤٨١٠٥٥ مقسم: ٢٠٠
بريد إلكتروني: alsk@maktoob.com
abinobaid@yahoo.com

الجمهورية اليمنية

السيد أمين معروف الجند
الأمين العام
المجلس الوطني للسكان
هاتف: ٩٦٧-٧-٧٣٣٧٤٧٣٢٤/٩٦٧-١-٢٢٨٦٥٤
فاكس: ٩٦٧-١-٢٣١٢١٥
بريد إلكتروني: npcsg@v.net.ye

باء - المستشارون

السيد بطرس لبكي
أستاذ جامعي
المؤسسة اللبنانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-٤-٧١٥٥٣٥/٩٦١-٣-٧٢٩٤٩٤
فاكس: ٩٦١-٤-٧١٠٥٣٧
بريد إلكتروني: boutroslabaki@yahoo.com

السيد محمد ديتو
مدير تطوير السياسات
هيئة تنظيم سوق العمل
مملكة البحرين
هاتف: ١٧٥٦٨٨٤/٩٧٣-٣٩٦٤٤٠٦٥
فاكس: ٩٧٣-١٧٥٨٣٣٠٥
بريد إلكتروني: ditomohammednew@gmail.com

السيد محمد الخشاني
أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة محمد الخامس
رئيس الجمعية المغربية للدراسات والأبحاث حول الهجرة
المملكة المغربية
هاتف: ٢١٢-٦١-٤٠٠٢٨٧
فاكس: ٢١٢-٣٧٧١٣٤٥٠
بريد إلكتروني: khachani@iam.net.ma

السيدة هبة نصار
أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
وأستاذ بحوث مشارك في مركز البحوث الاجتماعية
الجامعة الأميركية
جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠١-٢٢١٨٣٨٧٦
فاكس: ٢٠٢-٧٩٥٧٢٩٨
بريد إلكتروني: hebanas@aucegypt.edu

السيد عصام الزعيم
مدير مركز الدراسات العربية
الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٩٦٣-٩٣٢١٠٢٨٣
فاكس: ٩٦٣-١١-٦١٢٨٤٤٥
بريد إلكتروني: issam@alzaim.com

السيدة نصره شاه
أستاذ في قسم طب المجتمع والعلوم السلوكية
كلية الطب، جامعة الكويت
دولة الكويت
هاتف: ٥٣١٩٤٨٥/٩٦٥-٦٨٩١٨٩٥
فاكس: ٩٦٥-٥٣٣٨٩٤٨
بريد إلكتروني: nasra@hsc.edu.kw

السيد جان-كريستوف دومون
مسؤول في إدارة التشغيل والعمل والشؤون الاجتماعية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
فرنسا
هاتف: ٣٣-١-٤٥٢٤٩٢٤٣
فاكس: ٣٣-١-٤٥٢٤٧٦٠٤
بريد إلكتروني: jean-christophe.dumont@oecd.org

السيد فيليب فارغ
مدير الاتحاد الأوروبي المتوسطي للأبحاث التطبيقية حول
الهجرة الدولية
معهد الجامعة الأوروبية
إيطاليا
هاتف: ٣٩-٥٥-٤٦٨٥٧٨٣/٣٩-٥٥-٤٦٨٥٧٨٥
فاكس: ٣٩-٥٥-٤٦٨٥٧٧٠
بريد إلكتروني: philippe.fargues@iue.it

السيد أندريا غالينا
أستاذ مساعد
إدارة العلوم الاجتماعية
جامعة روسكيلد
الدنمارك
هاتف: ٤٥-٤٦٧٤٢١٦٢/٤٠٧٥٥٨٣٣
فاكس: ٤٥-٤٦٧٤٣٠٨٣
بريد إلكتروني: agallina@ruc.dk

جيم - المنظمات والبرامج التابعة للأمم المتحدة

السيدة شميل أسيم
خبير في شؤون النوع الاجتماعي والمرأة العاملة
المكتب الإقليمي للدول العربية
الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-٣-٦٤٧٠٣٦/٩٦١-١-٧٥٢٤٠٠
فاكس: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٦
بريد إلكتروني: esim@ilo.org

السيدة إيمانويلا بوزان
خبير مشارك في شؤون النوع الاجتماعي والمرأة العاملة
المكتب الإقليمي للدول العربية
الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٠ مقسم: ٢٢١
فاكس: ٩٦١-١-٧٥٢٤٠٦
بريد إلكتروني: pozzan@ilo.org

السيدة ميثاء سالم الشامسي
مساعد نائب مدير الجامعة لشؤون البحث العلمي
جامعة الإمارات العربية المتحدة
الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١-٣٧٦٧٢٢٤٠
فاكس: ٩٧١-٣٧٦٧٥٥٨٢
خليوي: ٩٧١-٥٠-٦٦٣٨٥٠٠
بريد إلكتروني: malshamsi@uaeu.ac.ae

السيد ريتشارد أدامز
عضو فريق أبحاث التنمية التابع للبنك الدولي
المقر الرئيسي
واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: ٢٠٢-٤٧٣٩٠٣٧ (العمل)
٢٠٢-٤٣٥٠٨٩٦ (المنزل)
بريد إلكتروني: radams@worldbank.org

السيد كاغلار أوزدين
عضو فريق أبحاث التنمية التابع للبنك الدولي
المقر الرئيسي
واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: ٢٠٢-٤٧٣٥٥٤٩
فاكس: ٢٠٢-٥٢٢١١٥٩
بريد إلكتروني: cozden@worldbank.org

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد عبد المنعم أبو نوار
مدير فريق الدعم الفني
إدارة الدول العربية وأوروبا ووسط آسيا
المملكة الأردنية الهاشمية
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٥٣٢٨٣٥/٩٦٢-٧٧٧-٣٥٥٨٢٠
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٥١٦٥٨٠
بريد إلكتروني: a.nuwar@cstamman.org.jo

منظمة العمل الدولية

السيد إبراهيم عوض
مدير برنامج الهجرة الدولية
سويسرا
هاتف: ٤١-٢٢٧٩٩٦٦٦٧
فاكس: ٤١-٢٢٧٩٩٨٨٣٦
بريد إلكتروني: awad@ilo.org

مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين

السيد ستيفان جاكويه

الممثل الإقليمي

الجمهورية اللبنانية

هاتف: ٩٦١-٣-٢٩٩٣٣٢/٩٦١-١-٨٠٢٤٦٠

فاكس: ٩٦١-١-٨٠٢٤٨٠

بريد إلكتروني: Jaquemet@unhcr.org

السيدة لور شدرابي

مسؤولة الإعلام، المكتب الإقليمي

الجمهورية اللبنانية

هاتف: ٩٦١-٣-٤٨٩٩٢٥/٩٦١-١-٨٠٢٤٥٢

بريد إلكتروني: chedrawi@unhcr.org

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

السيدة إيزابيل ريكوبيرو

مسؤول حقوق الإنسان

سويسرا

هاتف: ٤١-٢٢٩١٧٩٧١٢

فاكس: ٤١-٢٢٩١٧٩٠٠٦

بريد إلكتروني: iricupero@ohchr.org

السيد مازن شاكورا

المسؤول المكلف بأعمال مكتب المفوض السامي

للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الدول العربية

الجمهورية اللبنانية

هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٣٧/٩٦١-٣-٢٨١٨٦٠

فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥٢٦

بريد إلكتروني: shaqoura@un.org

دال - المنظمات الإقليمية والدولية

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة

السيد عبد المولى الصلح

الممثل الإقليمي للشرق الأوسط

الجمهورية اللبنانية

هاتف: ٩٦١-٣-٧٢٢٧١٧/٩٦١-٧-٧٢٢٧١٧

فاكس: ٩٦١-٧-٧٢٢٧١٧

بريد إلكتروني: amelsoh@hotmail.com

جامعة الدول العربية

السيد خالد الوحيشي

مدير السياسات السكانية والهجرة

جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٠١٢٧٤٣١٦٢٧/٢٠٢-٧٣٥٤٣٠٦

فاكس: ٢٠٢-٧٣٥١٤٢٢

بريد إلكتروني: louhichik@hotmail.com

المنظمة الدولية للهجرة

السيد لويجي كارتا

مدير مشروع نظام معلومات الهجرة

البعثة الإقليمية في الشرق الأوسط

جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٠٢-٣٠٣٤٤٤١

فاكس: ٢٠٢-٣٤٦٣٤٨١

بريد إلكتروني: lcarta@iom.int

هـ- الجهات المنظمة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مقر الأمم المتحدة،
نيويورك

السيد بيلا هوفي
مدير قسم الهجرة
شعبة السكان
هاتف: ٩١٧-٣٦٧٩٨٨٧
فاكس: ٢١٢-٩٦٣-٢١٤٧
بريد إلكتروني: hovy@un.org

السيد جياكومو سبرانا
خبير مساعد في قسم الهجرة
شعبة السكان
هاتف: ٩١٧-٣٦٧٢٢١٠
فاكس: ٢١٢-٩٦٣٢١٤٧
بريد إلكتروني: sbrana@un.org

السيدة فلاديميرا كانتوروا
مسؤول شؤون سكانية مساعد في قسم السياسات
شعبة السكان
هاتف: ٢١٢-٩٦٣٩٦٩٩
فاكس: ٢١٢-٩٦٣٢١٤٧
بريد إلكتروني: kantorova@un.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،
الجمهورية اللبنانية

السيد رياض تبوني
مدير بالوكالة
شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٠٠
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: tappuni@un.org

السيدة بتول شكوري
رئيس فريق السكان والتنمية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٢٤
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: shakoori@un.org

السيد محمد الأمين فارس
مسؤول شؤون سكانية
فريق السكان والتنمية
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٢٦
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: mfares@un.org

